الفصل 19
الإيجاز السري والطب النفسي الحديث

(حرب استخبارات مصغرة)

«يجب إنعاش شجرة الحرية من حين إلى آخر بدم الوطنيين والطغاة».

توماس جفرسون، الرئيس الثالث للولايات المتحدة الأمريكية (1801م- 1809م).

أو كما قال رئيس وزراء فرنسا أرماند ريشيليو (1585م- 1642م): «الخيانة ترتبط بالتواريخ»، كنت أسعى من أجل انعقاد المحاكمة، ومن دون معرفتي أنَّ المحامي سانفورد تالكين الذي عينته المحكمة قد دُعِي إلى حضور (إيجاز سري) عن حالتي.

حدث ذلك (الإيجاز السري) في دهاليز وزارة العدل في العاشر من شهر فبراير عام 2005م [356]. ولكن، لا يوجد سجل بأسماء الحضور، أو الجهات الاستخباراتية التي كانت موجودةً؛ لذا لم أعلم بحدوثه، بالرغم من أنَّ هذا الاجتماع كانت له نتائج خطيرة فيما يتعلق بحريتي وحقوقي القانونية.

لم أعرف بذلك إلا بعد أربع سنوات عندما سلَّم تالكين نسخًا من هذا الاجتماع إلى المحامي المحترم برايان شوغنيزي الذي حل مكانه.

سلَّم تالكين هذه النسخ بعد أسبوع من رفض القضية [357]، وبعد 16 شهرًا من استلام شوغنيزي القضية رسميًّا، وهذا تحديدًا يحكي الكثير عن الممارسات اللاأخلاقية لوزارة العدل، وقد رفض تالكين التعاون في الدفاع عني بأي صورة كانت.

بعد البحث في آلاف الصفحات من الوثائق القانونية وتسجيلات التنصت، اكتشفت أنا والمحامي شوغنيزي (اتفاقية عدم إفشاء خاصة بإيجاز سري) بتوقيع تالكين [358]، وقد نصت الاتفاقية على أنَّ الاطلاع على المعلومات الواردة في الإيجاز يحتاج إلى إذن أمني، فقد منعت تالكين من الافصاح عن المعلومات الواردة في الإيجاز لأي شخص، وأنا منهم، أو أي محامٍ لاحق من دون إذن مكتوب من وزارة العدل.

مرحبًا بكم في أمريكا الجديدة

وهكذا، فقد كنت أول ضحايا قانون الباتريوت بقوانينه الخاصة بـ(الدليل السري) وسلطته الاستثنائية التي تُجبر المحامي على حجب المعلومات المهمة و(الدليل السري) عن المتهمين أو المحامين المعنيين بالقضية.

لقد أَعَدَّ اتفاقَ عدم الإفشاء عن الإيجاز السري فريقُ أمن التقاضي ومراجعة الامتثال التابع لوزارة العدل، ومما جاء في الاتفاق الذي خُطَّ في صفحتين:

«أنا المُوقِّع أدناه أُقِرُّ بالشروط الواردة في الاتفاق فيما يتعلق باطلاعي على المعلومات السرية، بما في ذلك الإجراءات التي يتعيَّن مراعاتها في التحقُّق من الشخص الذي أُفكِّر في كشف المعلومات له، والذي يحق له الاطلاع عليها.

ولن أكشف هذه المعلومات السرية لأي كان إلا باذن مكتوب من أي وزارة أو جهة حكومية مسؤولة عن سرية هذه المعلومات».

وكان تالكين قد وقع هذا الاتفاق في العاشر من شهر فبراير عام 2005م (انظر الملحق).

تَبيَّن فيما بعدُ أنَّ أهداف هذا الاجتماع كانت مُغرِضةً؛ ففي هذه المرحلة كان تالكين قد وعد بإعداد دفاع يُثبِت أنَّني كنت مكلفة بالتعامل مع العراق بوصفي وسيطًا سريًّا. وفي مطلع شهر

فبراير وُعِد تالكين بالسفر إلى إسكتلندا لمقابلة المحامي الإسكتلندي إدوارد ماكيشيني الذي شارك في محاكمة تفجير لوكيربي، والذي يستطيع تأكيد أنَّ الدكتور فيوز يعمل لصالح وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وكان بإمكانه الاطلاع على شهادة الدكتور فيوز المكتوبة التي يُمنع الاطلاع عليها في الولايات المتحدة.

تزامن ذلك (الإيجاز السري) مع تغير جذري في إستراتيجية دفاع تالكين؛ لأنَّ القوى الخارجية قررت فجأةً، ومن دون علمي، أنَّه لا يحق لي الاستعانة بمحامٍ عام، بل والأكثر من ذلك أنَّني لن أُقدَّم إلى المحاكمة.

وهكذا، فقد حرمت من حقي في المحاكمة، كما يضمنه الدستور، بالرغم من احتجاجي.

لم أكن أدرك في بداية الأمر أنَّ هذا سيحدث؛ فقد أبقاني المحامي مُغيَّبةً تمامًا عن هذا التطور الخطير في قضيتي.

وبعد استبدال تالكين لم نكن أنا والمحامي شوغنيزي نعرف ما قام به، ولم يخبرني قط بسبب تخليه عن قضيتي، ولكنَّنا وجدنا الدليل؛ إذ إنَّه حين أَعَدّ مذكِّرة الدفاع عني لم يلتزم بقاعدة الحرب التي تقول: «لا تسمح لعدوك أبدًا أن يختار أرض المعركة، وإذا فعلت ذلك فإنَّك تخاطر بحياتك»، وقد اختار أن يذهب بنفسه إلى وزارة العدل، ويوقع ذلك التعهد بعدم الإفشاء، وهكذا، فقد ضاعت إستراتيجية الدفاع عني.

لم أكن أنا والمحامي شوغنيزي من النوع المستسلم العاجز؛ فقد كنت أحتفظ بنسخ عن الوثائق الأصلية التي حصلت عليها من مكتب التحقيقات الفيدرالي بعد اعتقالي، وهي تشمل (28) ألف مكالمة هاتفية مسجلة، و(8000) رسالة بالبريد الإلكتروني، ومئات من رسائل الفاكس، وكل وثيقة خزَّنتها في جهاز الحاسوب، كنت أيضًا أحتفظ بالإثباتات المهمة، بما في ذلك إشعار المصرف بالمبالغ التي دفعها لي الدكتور فيوز [359] في شهري مايو وأكتوبر من عام 2001م.

من جانبه، حصل تالكين على وثائق لا تُقدَّر بثمن من المحامين الإسكتلنديين الذين شاركوا في قضية لوكيربي، تتعلق بارتباط الدكتور فيوز بوكالة الاستخبارات الأمريكية، ودوره الرئيس

في تحقيقات الكونغرس في عام 1992م، الخاصة بالشركة الأمريكية التي زوَّدت العراق بمنصات لإطلاق صواريخ سكود قبل حرب الخليج الأُولى [360].

وقد احتفظ تالكين بهذه الوثائق كلها إلى ما بعد رفض الدعوى؛ لأنَّه مُنِع من إبلاغي بما جرى في اجتماعه مع وزارة العدل، ما أدى إلى تواطئهم وتحاملهم عليَّ.

لا أعتقد أنَّه كان سيستمتع برد فعلي لو أنَّه أخبرني بذلك، كنت سأغضب كثيرًا، فأنا أعرف حقوقي، وأرفض التخلي عنها، وكنت أطالب بحقي في مواجهة مَن يتهمونني لأطعن في اتهاماتهم في محاكمة علنية. صحيح أنَّ المحاكمات ليست ممتعةً، لكن موقفي كان بسيطًا ومنطقيًّا؛ وهو أنَّ وزارة العدل لا تملك الحق في توجيه اتهامات لأي مواطن أمريكي ما لم تكن مستعدةً لدعم هذه الاتهامات بأدلة أمام المحكمة. يجب أيضًا فضح الملاحقات السياسية لمعارضي سياسة الحكومة، وإدانتها، وعدم التسامح معها في الولايات المتحدة.

إنَّ اتهام وسيط سري أمريكي بدعوى تناول وجبة خفيفة مع أحد الدبلوماسيين، في أثناء التحقيقات في هجمات إرهابية، يبدو تصرفًا غبيًّا، وإنَّ اتهام مواطن أمريكي لتأييده الإصلاحات الديمقراطية وحقوق الإنسان في العراق، هو اتهام تفوح منه رائحة النفاق؛ لذلك كنت أعتقد بوجوب رفض هذه الاتهامات فورًا، مع الاعتذار، ولكن وبعدما وجهت إليَّ وزارة العدل هذه الاتهامات، فقد تمسكت بحقي الدستوري لإثبات أنَّ ما قمت به لم يبلغ مستوى النشاط الإجرامي، زد على ذلك أنَّني لم أكن حتى تلك المرأة التي تناولت الوجبة الخفيفة مع ذلك الدبلوماسي، أما فيما يتعلق بنشاطي المعارض للحرب فهذا من حرية التعبير السياسي، وهو حق سأتمسك به.

لسوء طالع البيت الأبيض، فإنَّ حق المتهم بالدفع بالبراءة هو حق مقدس في مختلف أنحاء العالم، وإنَّ حق التقاضي مكفول حتى في الأنظمة الشمولية، مثل نظام الصين وكوريا الشمالية أو حتى إيران، ولا يمكن رفض طلب التقاضي بسبب (إيجاز سري).

ومع ذلك، فهذا ما حدث لي.

الطب النفسي بأسلوب سوفيتي

بعد إتمام الصفقة مع المحامي تالكين كانت وزارة العدل بحاجة إلى وسيلة لتنفيذ ما أصبح الآن (قرارًا سريًّا)؛ لحرماني من حقي في المحاكمة.

قبل أسبوعين من انعقاد جلسة الإيجاز، في اليوم الثامن عشر من شهر يناير عام 2005م، طُلب إلى تالكين حضور جلسة تقييم نفساني للدكتور سانفورد دروب، المدير السابق لقسم التقييم النفساني في مستشفى بيلينيو في نيويورك [361].

كان الدكتور دروب قد انضم عام 2005م إلى الهيئة التدريسية لجامعة فيلدنغ في ولاية كاليفورنيا، وهو يُدرِّس كيفية إجراء التقييم النفساني بطلب من المحاكم، وكان مسؤولًا عن وضع المعايير الخاصة بالتقييم النفساني، وتدريب الموظفين على كيفية إجرائه [362].

قال لي تالكين إنَّ هذا التقييم أمر عادي، وهو يهدف إلى تحديد الإستراتيجيات الممكنة لدعم قضيتنا، لكنَّ تالكين والدكتور دروب لم يقولا لي إنَّهما كانا ينويان إثبات عجزي عن المثول أمام المحكمة، وإنَّما قالا إنَّ التقييم يهدف إلى تحديد أي ثغرة نفسانية يمكن استخدامها في الدفاع عني، خطر ببالي ذلك الإرهاق والقلق في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر، فقلت لا بأس في ذلك، لكنَّي لم أجزم إذا كان ذلك سيُؤثِّر في إجراءات المحكمة أم لا.

قابلت الدكتور دروب في نيويورك يوم الثامن عشر من شهر يناير، واستغرقت المقابلة ساعتين ونصف الساعة، غادرت بعدها عائدةً إلى بيتي في ميريلاند [363].

لفهم الوضع أكثر، فإنَّ جلسات التقييم النفساني تتراوح عادةً من ثماني ساعات إلى عشر ساعات، وبذلك فإنَّ زمن هذه الجلسة كان أقل بكثير من المعايير المرعية.

تبع ذلك اختبار رورشاخ لبقع الحبر بعد أسبوعين. يومها، وصل الدكتور دروب متأخرًا، ولم تستغرق هذه المقابلة (الثانية) أكثر من (35) دقيقةً، بما في ذلك وقت الترحيب والوداع.

لا توجد أي فحوص سيكولوجية أخرى، مثل اختبار مينيسوتا متعدد الأوجه للشخصية، وهو اختبار كان متداولًا في سبعينيات القرن الماضي، ويتألف من (500) سؤال اختيار من متعدد بأجوبة (نعم) أو (لا). يطرح الاختبار أسئلة قاطعة، مثل: هل تخاف الفئران؟ هل تخاف

الرعـد أو الـبرق؟ هـل لعبت بالدمى وأنت صغير؟ هل تحب تسـلق الأشـجار؟ هل تحب التحدث إلى الآخرين؟ هل تحب قراءة الكتب؟ وكلها أسئلة سخيفة، وتافهة، ولا معنى لها، ويُعَد اختبار الشـخصية متعـدد الأوجـه المرجـع للتقييم في ميدان الطب النفسـي، وهذا أمر مهـم؛ لأنَّني لم أُقدِّم هذا الاختبار إلا بعد نشـر الأطباء النفسـانيين لنتائجهم. إنَّه شيء لا يُصدَّق، لقد قطعت (214) ميلًا بالسيارة من ميريلاند إلى مانهاتن، وبالعكس؛ لأُقدِّم اختبار رورشاخ لبقع الحبر في (35) دقيقةً!

جعلنـي هـذا أدرك أنَّ الدكتـور دروب لا يفهم أي شـيء عـن توتر العمليات الاسـتخباراتية، فهـذا الفهـم ضروري لتفسـير توتـري وضغوط الأداء بعد هجمات الحادي عشـر من سـبتمبر، ولكن يبقى عليَّ إثبات أنَّ هذا التقييم غير دقيق.

والغريـب في الأمـر أنَّ أعراض ما بعـد الصدمة قد اختفـت من حياتي تمامًـا، لكنَّها كانت تَظهر كلما تعرَّضت لأي صدمة أو توتر جديد، إلا أنَّها في هذه المرحلة كانت كامنةً.

لذلك، أبلغت تالكين والدكتور دروب -صراحةً- أنَّني لا أرغب في جعل العلاج النفسي جزءًا من قضيتي، وأنَّني أريد إثبات عملي وسيطًا سريًّا للحكومة الأمريكية فحسب.

كنت مهذبةً، ولكن صريحةً في آنٍ معًا، فأنا لا أهتم بالعلاج النفسي، وأعتقد أن لا معنى له.

والأهم من ذلك هو أنَّني وقعت إقرارًا يسمح للدكتور تاديسا بتسليم ملاحظاته على حالتي إلـى الدكتـور دروب، وإلـى المحامي [364]، وقد أكدت تلك الملاحظات أنَّنـي لا أعاني أي أوهام، أو اضطرابات عاطفية أو نفسية، ولا أحتاج إلى علاج نفسي إضافي (انظر الملحق).

والأكثر من ذلك هو أنَّ الدكتور دروب كان يعرف أنَّني اتفقت مع الدكتور تاديسا على إنهاء الجلسـات؛ لأنَّهـا كانـت مضيعةً للوقـت [365]. كان الدكتور تاديسـا يعتقد أنَّ مسـألة عرضي على طبيب نفساني كانت فقط لحماية المحكمة في حال أي محاولة لإيذاء نفسي، وهذا ما لم يخطر ببالي ألبتة، وقد اتفقنا أن لا معنى لإطالة هذه المعاناة لكلينا.

ربما كان مهمًّا إخبار الدكتور دروب بشكايتي من أنَّ سُلْطة خدمات ما قبل المحاكمة ترفض تسـليمي نسـخًا من ملاحظات الجلسـات، ويُحتمل أنَّه اعتقد أنَّني لن أراها أبدًا، ولم يكن يعلم

أنَّني تحايلت للحصول عليها، وقد شعرت بالأمان لأنَّها وثَّقت سلامة قواي العقلية طوال عام كامل.

وأخيرًا، فإنَّ الدكتور دروب رأى بنفسه أنَّني لا أعاني أي أعراض؛ لذلك كان يختصر الجلسات من ثماني ساعات إلى ساعتين ونصف الساعة.

كانت جلسة الثامن عشر من يناير مملَّةً في أفضل حالاتها؛ إذ لم نجد أي قضايا عاطفية نتحدث عنها، وكان الدكتور دروب يستجديني، ولكنَّني كنت أرفض مجاراته؛ لأنَّني أُؤمن بأن لا مكان لهذه الحيل في المحاكم إلا في الحالات المستعصية، مثل انفصام الشخصية، أو عند تعرُّض زوجة أو طفل للإساءة. وما عدا ذلك، فلا أريد سماع أنَّ شخصًا من ذوي نسبة الذكاء المنخفض، أو ممن يعانون الاضطراب الوجداني ثنائي القطب، لا يتحمَّل مسؤولية ما اقترفته يداه من اختلاس، أو سطو، أو غير ذلك. وفي رأيي، فإنَّ علم النفس لا يعطي مُبرِّرًا للسلوك الإجرامي.

أعتقد أيضًا أنَّ القضاة يعانون كثيرًا من الفوضى التي يُحدثها العلاج النفسي في قاعات المحاكم؛ لأنَّ الأطباء النفسانيين يُزوِّرون تقاريرهم، ويزعمون أنَّها (علمية)، و(طبية)، وغير قابلة للنقاش.

والعلاج النفسي لا يفيد المتهمين أيضًا؛ لذا فمن الأفضل لنا أن نتحمَّل مسؤولية قراراتنا في هذه الحياة، بصرف النظر عن ملاءمتها للواقع الذي نحياه.

لقد قلت رأيي للدكتور دروب بصراحة، وتحدثت عن معارضتي لاستخدام الطب النفساني في الدفاع عني، وأخبرته أنَّني أعترض على إلهاء المحامي عن المُضي قُدمًا في تحديد موعد للمحاكمة، وقد أيقنت أنَّه أصبح مدركًا مدى كرهي للعلاج النفسي، ورغبتي الشديدة في إثبات براءتي. إنَّ أي طبيب نفساني متنور كان سيتوقع ثبات هذه المعتقدات الراسخة وديمومتها.

أما بخصوص قلق ما بعد الصدمة، فإنَّ العلاج النفسي يمكن أن يُوضِّح أثر الإرهاق المزمن في حياتي بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وكيف أربك ذلك فهمي لألاعيب سياسة البيت الأبيض الخاصة بالعراق. فقد كانت للجمهوريين خطة سرية لم يريدوا لأحد أن يطلع

عليها، خاصةً إذا كان ناشط سلام مثلي يعارض العقوبات والحرب، ويعقد اجتماعات منتظمة يحضرها دبلوماسيون من السفارة العراقية.

كان يمكن لجلسات العلاج النفسي أن تساعدني على فهم ما يجري، وأن تصف حالة التعب والإرهاق التي كنت أعانيها، حتى إنَّني لم أكن أُدرك ذلك وحدي من دون مساعدة، لكنَّ هذا لم يحدث قط.

حين قابلت الدكتور دورب أول مرَّة في الثامن عشر من شهر يناير أدركت أنَّه لا يفهم حقيقة قلقي وتوتري، وأنا مقتنعة أيضًا أنَّه كان يدرك ذلك، وهذا يُفسِّر لماذا كان التقييم مملًّا؛ فقد غادرت مكتب المحامي مباشرةً بعد اختبار بقع الحبر، ثم عدت إلى بيتي، وكان هذا مضيعةً للوقت.

في العاشر من شهر فبراير عام 2005م استضافت وزارة العدل (إيجازا سريًّا) للمحامي، كما يُثبِت ذلك اتفاق عدم الإفشاء [366]. وبعد ثلاثة أسابيع، في الثامن والعشرين من شهر فبراير عام 2005م، أصدر الدكتور دروب تقريرًا يفيد أنَّني «غير أَهْلٍ قانونيًّا للمثول أمام المحكمة» [367]، وهكذا، ألقى الطب النفسي ظلاله الثقيلة على قضيتي.

إنَّ أي إعلان يشير إلى حالة الجنون يتطلب دليلًا لدعم التشخيص، وفي حالتي لا يوجد مثل هذا الدليل، وقد برر الدكتور دروب استنتاجاته بمنطق ملتوٍ مختصر، قائلًا [368]:

«تُصِر السيدة ليندلاور على أنَّها لا تريد الاستمرار في إجراءات الدفاع على أساس أنَّها مختلة عقليًّا، وهي تُصِر أيضًا على وجوب جمع محاميها الوثائق والشهود؛ لإثبات أنَّها لم تستلم المبالغ المزعومة، وأنَّها وسيط سري مهم يعمل لصالح وكالة استخبارات الدفاع ووكالة الاستخبارات الأمريكية، وقد أدى إصرارها على علاقتها بضابط وكالة الاستخبارات الأمريكية (الدكتور فيوز) إلى عرقلة جهود استشاري علم النفس لتوفير دفاع قوي لصالحها.

إنَّ رفض السيدة ليندلاور اقتراح المحامي بمتابعة إعداد دفاع نفسي ليس هو ما يجعلها غير أَهْلٍ قانونيًّا للمثول أمام المحكمة، وإنَّما إصرارها على وجوب جمع محاميها الشهود والوثائق، ولا شك في أنَّ مرضها العقلي هو ما جعلها عاجزةً عن التعاون مع المحامي في إعداد مسودة الدفاع عنها، وهذا هو - في الواقع- ما يمنع المحامي من إعداد دفاع فاعل مُقنِع» [369].

كان هـذا هو التشـخيص الطبي الـذي أَعَدَّه الدكتور دروب، والذي أشـار فيه إلى أنَّ رغبتي في توثيـق حقائـق حياتـي عن طريق مصادر مسـتقلة وموثوقة تُؤكِّد وجود إعاقة نفسـية حادة لا تسمح لي بالمثول أمام المحكمة. وبعبارة أخرى، فإنَّ رغبتي في إثبات براءتي أصبحت تعني أنَّني مصابة بلوثة عقلية.

هذا هو الجنون حقًّا، وهو أيضًا غير دستوري؛ إذ لا يحق لك أن تحرم شخصًا من التقاضي لمجـرد أنَّه طلب ذلك. وبعد أشـهر، حين تسـلَّمت نسـخة من تقرير الدكتـور دروب، صُدِمت من موقفه المعادي للمرأة، وتجاهله إسـهامها الفاعل في الجهد الاسـتخباراتي منذ الحرب العالمية الثانيـة؛ فقد كانت فكرة مشـاركة المرأة في مكافحـة الإرهاب أكثر مما يمكن أن يتقبله الدكتور دروب؛ لذا فقد اعتمد على اختصاصه في الطب النفساني لإثبات أنَّه يستحيل على المرأة القيام بهذا العمل.

مـا عـدا ذلـك، لم يُعـطِ أي تفسـير لتناقضه مع تقريـر الدكتور تاديسـا الذي أفـاد بأنَّني لا أعاني أي أعراض خلل عقلي في الاثني عشـر شـهرًا الماضية، كان الدكتور دروب يحتفظ بنسـخ من هذه التقارير، ولكنَّه تجاهلها كلها.

بعد سنة دعا القاضي موكاسي إلى اجتماع، وطلب تفسيرًا لهذا التناقض [370].

ولكن - للأسـف- كان هذا الأسـتاذ الجامعي العلامة قد سـبب لي ضررًا بليغًا؛ فقد كانت درجة الدكتوراه التي يحملها الدكتور دروب كافيةً ليقبل القاضي موكاسـي رأيه بوصفه حقيقة علمية، وهكذا استنتج الدكتور دروب - بالتغاضي عن شهادة شهود كثيرين، واستخدام اختبار بقـع الحـبر، وجلسـات لم تُثبِت أنَّنـي أعاني أي خلـل عاطفي- أنَّنـي «عاجزة عن المسـاعدة في الدفاع عن نفسي».

والمثير في الأمـر أنَّه لم يسـمح لي بمعرفة إذا كان تقييم الدكتـور دروب قد اكتمل أم لا، ولم يسـمح لي أيضًا بمراجعته، أو تصحيحه، أو التعليق عليه، أو معرفة مضمونه. وقد مرَّت شـهور وشهور، وأنا لا أعلم أنَّ الدكتور دروب قد أبلغ المحكمة أنَّ حالتي لا تسمح بالمثول أمام المحكمة، في حـين ظـل المحامـي تالكين يعدني أنَّنا سـنذهب إلى المحكمـة مثلما كنت أُلِح عليـه، أعتقد أنَّ (الإيجاز السري) الذي حضره في وزارة العدل كان هو سبب تحوله المفاجئ.

واللافت في الأمر أنَّ تشخيص الدكتور دروب كان يماثل شكوى السيناتور ماكين وقادة الحزب الجمهوري (وكثير من الديمقراطيين) في ذلك الوقت، عندما كان الكونغرس ينتقد الوسطاء السريين بشدة؛ لفشلهم في اقتراح بديل للحرب، أو تصحيح الافتراضات الخطأ في الإعداد للحرب، وهي الأشياء كلها التي اتُّهِمت بها. زعم الكونغرس أيضًا أنَّ الوسطاء السريين جمعوا تقييمات غير صحيحة، وأنَّ عدم كفاءة الوسطاء هي التي وضعت البلاد في هذا المأزق.

لذلك، جاء تقييم الدكتور دروب متناغمًا مع رسالة الجمهوريين، بالرغم من أنَّ أنشطتي كانت تدحض ادعاءاتهم جميعها.

وهكذا، فقد وُضِعت إنجازاتي جانبًا لصالح هلوسات الدكتور دروب التي تعرَّض فيها لشخصيتي وحياتي الخاصة؛ إذ اخترع واقعًا جديدًا يتناقض مع الحقائق كلها، وقد حدث هذا كله في ثلاثة أسابيع بعد ذلك (الإيجاز السري) في وزارة العدل.

«كانت لعبة من ألاعيب الحرب الباردة، وهي إستراتيجية تشبه ملاحقة الكُتَّاب والمثقفين أيام الاتحاد السوفيتي السابقة» كما قال المحامي اللامع شوغنيزي الذي تولى الدفاع عن قضيتي بدلًا من تالكين في أعقاب خروجي من سجن كارسويل، وهذا ما خطر ببالي أول مرَّة عندما سمعت قصة سوزان، وهذا ما جعلني أتولى قضيتها. وقد ذكَّرتني قصتها بكتاب **أرخبيل معسكرات العمل** الذي ألَّفه المنشق السوفيتي أليكسندر سولجنتسين، وكتاب **الظلام على القمر** الذي سطره الروائي الإنجليزي آرثر كوستلر.

والحقيقة أنَّ هذا التماثل مع الطب النفسي السوفيتي هو أمر مخيف؛ لأنَّ المواطنين الغربيين يميلون إلى نسيان أنَّ ثلث المنشقين والمثقفين كانوا يُعتقلون لممارستهم أنشطة معادية للحكومة، حيث كان الممارسون لهذا الطب يُعلنون أنَّ أي معارض للسياسة السوفيتية يعاني مرضًا عقليًّا خطيرًا، وكان لا بُدَّ من إصلاح المعارضين بوساطة الصدمات الكهربائية، والجرعات الزائدة للأدوية والمؤثرات العقلية؛ لمعالجتهم مما كانت موسكو تسميه انفصام الشخصية (الشيزوفرينيا)، بالرغم من أنَّ أطباء النفس الحقيقيين يعترفون أنَّ معظم هؤلاء المنشقين والمثقفين لم تَظهر عليهم أعراض أمراض العقل، أو الانحراف السلوكي.

وعن ذلك يقول مدير جامعة موسكو للطب النفسي البروفيسور آندريه شنزنفسكي، الذي ابتكر تشخيص (انفصام الشخصية بطيء التطور)، إنَّ معظم المرضى كانوا يمارسون حياتهم الطبيعية مثل بقية أفراد المجتمع، وكانت أعراض حالاتهم تشبه الاضطراب العصبي الخفيف، أما المؤشرات فكانت تدل على جنون الاضطهاد، وجنون العظمة؛ فمثلًا: كان الأفراد الذين تَظهر عليهم هذه الأعراض يبالغون كثيرًا في تقييم إسهاماتهم في المجتمع، وكانوا يعتقدون أنَّ الحكومة السوفيتية تضطهدهم، وكانوا يحملون أفكارًا عظيمةً لإصلاح المجتمع، بما في ذلك (أوهام الإصلاح)، و(النضال من أجل الحقيقة)، و(عبادة الجلد والتحمُّل).

وبالرغم من أنَّ هؤلاء المنشقين السياسيين كانوا يعيشون حياة اجتماعية طبيعية، فإنَّ الدكتور شنزنفسكي يُصِر على أنَّه وزملاءه كانوا محقين في إخضاع هؤلاء للعلاج القسري؛ بغية وقف تطور مرضهم العقلي الذي سيظهر لاحقًا إذا لم يُعالَج.

وهكذا، لم يعد هؤلاء الرجال والنساء الشجعان - الذين كانوا يطالبون بالحرية من الاضطهاد السوفيتي- نشطاء، أو منشقين، بل مرضى.

وبعد سنوات من احتجازهم في المصحات العقلية، والاضطهاد السياسي، والعمليات الجراحية الدماغية، والصعقات الكهربائية، لم يكن مستغربًا أنَّ كثيرين منهم اقتنعوا بما كانوا يسمعونه من الأطباء وأفراد العائلة المرعوبين بتغيير مواقفهم الناقدة لسياسة الحكومة، وعندما يحدث ذلك كانوا يعودون أصحاء عقليًّا مرَّةً أخرى.

وبالتأكيد، لا توجد أي سجلات طبية تُثبِت تراجع مستوى أدائهم العقلي بعد كل المعاناة التي مرُّوا بها؛ لذا فإنَّ السلطات المعنية ستعتقلهم مرَّةً أخرى إذا انتكسوا، وعادوا إلى انتقاد الحكومة، وهذا تحديدًا ما دبَّرته لي وزارة العدل.

إنَّ أي شخصٍ غِرٍّ (غير خبير) في هذه القضايا قد يصاب بصدمة شديدة؛ لأنَّه يتوقع من الطب النفسي أن يكون عقلانيًّا ونزيهًا، ولكن بحسب مفاهيم الطب النفسي، كما يُحدِّدها الدكتور دروب وأمثاله، فإنَّ الحقيقة لا تعتمد على العوامل الخارجية، وإنَّما على فهم الطبيب لها، وبذلك فإنَّ الدليل الواقعي لا مكان له في هذا الفهم.

لكن هذا كله لم يضع حدًّا للجدال؛ فلسوء طالع مدرسة الدكتور دروب في الطب النفسي، فإنَّ الأدلة وإفادات الشهود تلاحقت بعد ذلك لتنقض مزاعمه الاستفزازية جميعها.

لقد ثبت لي من تجربتي المرعبة أنَّ الطب النفسي ليس طبيًّا ولا علميًّا بأي حال من الأحوال؛ فهو لا يمكن أن يصمد أمام أي اختبار حقيقي؛ لأنَّ هذا يتطلب طمس الحقيقة لاكتساب مصداقية مزعومة، وهو مجال مفتوح للفساد، وعندما تَظهر الحقائق فإنَّه ينهار تمامًا، وهذا ما حدث للدكتور دروب.

نقطة ضعفي

تصوروا عبثية حالتي؛ فبعد مُضي سنة من اتهامي كنت أحاول الذهاب إلى المحكمة من دون أن أعلم بتواطؤ المحامي مع وزارة العدل، وكنت أجهل الأساليب الكثيرة للتلاعب بالتقييم النفساني، ولم أُدرك أنَّ أسهل طريقة للإفلات من المحاكمة هي إعلان أنَّ المتهم (غير أَهْلٍ للمثول أمام المحكمة)، وهذا يعني أي شيء.

والمضحك في هذا كله أنَّ إعدادي لخطة الدفاع لم يتوقف (لجهلي بما يُدبِّره المحامي). ولأنَّني كنت لا أستطيع دفع أتعاب محامٍ خاص؛ فقد شمَّرت عن ساعديَّ، وبدأت أولًا بإعداد قائمة تضم أسماء الشهود، وتواريخ الرسائل التي أرسلتها من جهاز الحاسوب؛ لإثبات أنَّني لم أكن في نيويورك في الأوقات التي ادَّعوا فيها أنَّني كنت بصحبة الدبلوماسي العراقي صالح محمود، كنت جاهلةً تمامًا لكل ما يدور، وكان المحامي يتواطؤ من وراء ظهري، ثم يُؤكِّد لي أنَّه يعمل على تحديد موعد للمحاكمة.

في هذه الأثناء جمعت ما يكفي من أدلة البراءة، حتى إنَّني اكتسبت خبرة قانونية ساعدت بها المحامي الثاني (برايان شوغنيزي) على إعداد مذكِّرة دفاع للمحكمة العليا تخص متهمًا ثانيًا، فإذا كنت أستطيع إعداد مذكِّرة للمحكمة العليا، فمن المؤكد أنَّني أستطيع الدفاع عن نفسي أمام محكمة المقاطعة في أي يوم.

ولسوء الطالع وبحسب الطب النفسي، فإنَّ حقيقة أنَّني دفعت تالكين إلى مقابلة الشهود وجمع الأدلة تُؤكِّد تشخيص إعاقتي العقلية، وأنَّني غير أَهْلٍ قانونيًّا للمثول أمام المحكمة.

كانت الطريقة الوحيدة لتنفيذ هذه الخطة المجنونة هي عدم إخباري بما يقومون به، وهذا ما فعلوه طوال أشهر عدَّة.

لقد عشت في ظلام، ولكنَّني أحسست بوجود خطأ ما عندما أخذ أصدقائي يطرحون أسئلة عن حقوقي في تسريع انعقاد المحاكمة، عندها بدأت أشعر بالقلق؛ لأنَّ أحدًا لم يقابل أيًّا من شهودي الرئيسين.

أخذ هذا الأمر يضغط على أعصابي، فضلًا عن نقطة الضعف القاتلة في دفاعي؛ وهي تعيين المحكمة تالكين محاميًا لي، وتعرُّضه لضغط شديد، إلى جانب راتبه الذي لا يكفي لهذا النوع من القضايا. وفوق هذا كله، فقد كان ينقصه الفهم الأولي لطبيعة عمل أجهزة الاستخبارات، لكنَّه لم يُظهر أي ميل إلى التعلم.

وما زاد من سوء أدائه هو استئجاره مُحقِّقًا خاصًّا في نيويورك جاء إلى واشنطن مرَّةً واحدةً فقط، وكان ذلك عشية انتخابات عام 2004م [371]. كان كثير من شهودي من المتهمين بالقضايا السياسية، وقد قضوا ليلتهم يشاهدون التلفاز لمعرفة نتائج الانتخابات، ثم أخذوا إجازات في اليوم الثاني، فلم يستطع المُحقِّق مقابلة أحد منهم؛ ما جعله يترك العاصمة في عصر ذلك اليوم، ولم يعد إليها مرَّةً أخرى، ولم يكترث تالكين للأمر.

ثم حدثت أشياء أخرى بسيطة أربكت الوضع؛ فقد استدعت المحكمة شركة هاتف غير مُشترِك فيها لتسليم كشوفات بالمكالمات الهاتفية، ولم يكن هاتفي مسجلًا لديها [372]، ولو استطعت أن أُثبِت من سجلات المكالمات أنَّني كنت في البيت، ولم أكن أتناول طعام الغداء في نيويورك مع الدبلوماسي العراقي، لأمكن استبعاد التهم الصغيرة من القضية.

رأى تالكين أنَّ استدعاء الشركة الخطأ لا يهم؛ لأنَّ شركات الهاتف جميعها - باعتقاده- تملك سجلات المكالمات نفسها للمشتركين كافةً في منطقتي، لكنَّه قضى تسعة أشهر، وهو يتابع الشركة الخطأ [373]، متجاهلًا رجائي له بأن يعود إلى القاضي موكاسي لاستصدار أمر باستدعاء الشركة المعنية.

ولسوء الطالع، فإنَّ اعتراف تالكين بخطئه جاء متأخرًا؛ إذ دُمِجت الشركة المعنية في شركة هاتف جديدة، فشُطِبت سجلات المكالمات القديمة كلها، لقد كانت هذه خسارة كبيرة لقضيتي.

توجد أيضًا بعض الأخطاء المزعجة الأخرى؛ إذ حصل تالكين على إذن قضائي بالاطلاع على التسجيلات جميعها الخاصة بي من وكالة الأمن القومي، لكنَّه لم يحتج عندما حصرت الوكالة عملية البحث في الوثائق غير السرية [374] (انظر الملحق).

وبذا، فقد كانت عملية البحث هذه لا معنى لها؛ لأنَّ الوثائق السرية والسرية جدًّا استُبعدت من عملية البحث، كانت هذه الوثائق تتعلق بنشاطي في مكافحة الإرهاب في الأعوام (1993م–2003م)، وتحذيرات فريقي بخصوص الهجوم على مركز التجارة العالمي عام 1993م، ومحادثات لوكيربي مع ليبيا، والهجوم على المدمرة يو إس إس كول، وتحقيقات فريقي في نشاط تنظيم القاعدة، وصولًا إلى التحذيرات بخصوص هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وجهودي في ضمان تعاون العراق بعد وقوع هذه الهجمات.

لقد سمحت وكالة الأمن القومي بالتفتيش في الوثائق غير السرية مدَّة ساعتين فقط، في حين كانت عملية البحث الحقيقية تحتاج إلى فريق قانوني كامل يعمل مدَّة أسبوعين على الأقل.

ثم حدث منعطف بشع آخر؛ هو تنفيذ عملية البحث في اليوم الرابع من شهر فبراير عام 2005م، قبل أسبوع من اجتماع (الإيجاز السري) في وزارة العدل الذي تمخض عن (الاتفاق السري) لحرماني من المحاكمة، ثم أعلن الدكتور دروب أنَّني غير أَهْلٍ قانونيًّا للمثول أمام المحكمة في الثامن والعشرين من شهر فبراير.

قلة من الناس الطيبين

يوجد عامل حاسم في حرب الاستخبارات؛ هو تحكم أعدائي في أفعالهم فقط، وعجزهم عن السيطرة على أفعالي؛ لذلك ما كنت لألعب اللعبة كما يريدون، وإنَّما كان عليَّ اختراق حصارهم لي، في تلك اللحظة ابتسم لي الحظ عندما ظهر عمي المحبوب تيد ليندارو.

كان تيد من الناس الذين يحبون عائلتهم، وكان لديه أربعة أبناء من صُلْبه، وستة من زوجته، وكان على استعداد لفعل أي شيء من أجل حمايتهم جميعًا، واللافت في الأمر أنَّهم كانوا جميعًا من المتعلمين. لقد واجهت مشكلات أكثر مما واجهوه مجتمعين، ومع ذلك فقد بذل العم تيد جهدًا خاصًّا لحمايتي، ولحُسن الطالع أيضًا أنَّ ثاير (تيد) ليندارو مارس المحاماة في

القضايا التجارية والمدنية أكثر من (40) عامًا، وقد أثبت حضورًا مميزًا، وشق طريقه بقوة، وربح أكثر القضايا تعقيدًا.

لم تكن هذه أول مرَّة أشعر فيها بإخلاصه، وأراه يقف إلى جانبي في الأوقات العصيبة؛ فقد كان دائمًا يهبُّ لنجدتي ومساعدتي حين أكون بحاجة شديدة إليه.

كان الغريب في الأمر أنَّ العم تيد ظهر على الساحة في الوقت الذي توصل فيه المحامي المعين من المحكمة إلى اتفاق مع وزارة العدل، وكان المدعي العام إدوارد أوكالاهان قد طلب إليَّ مقابلة الطبيب النفساني الدكتور ستيوارت كلينمان، وكنت أضغط على تالكين لمقابلة شهودي، وهو ما لم يفعله بعد عام من اعتقالي.

وفيما يتعلق بطلب المدعي العام، فقد طمأنني العم تيد بأن قال إنَّ لي الحق في المثول أمام المحكمة بصرف النظر عن الهدف الذين يريدون تحقيقه من جلسات العلاج النفسي، وإنَّ لي الحق في استدعاء شهود النفي وتقديم دليل براءتي للمحكمة.

والمقلق في الأمر أنَّ عددًا من الشهود أبدوا امتعاضهم بعدما رفض تالكين طلبهم بإجراء المقابلات عن طريق الهاتف [375]، مع أنَّه أقسم لي بأنَّ شهودي في قضية لوكيربي لم يردوا على أي من رسائله، ولكن ولسوء حظه، فإنَّ المحامي السويدي إيدي ماكيشني كان يُحوِّل إليَّ نسخة من كل رسالة إلكترونية كان يرسلها ردًّا على تالكين [376]، وعندما واجهته انكشف كذبه، زد على ذلك أنَّ تالكين أهان أحد المحامين المعروفين الذي كان مستعدًّا للقدوم إلى نيويورك – على نفقته الخاصة– لحضور جلسة محاكمتي، كانت تلك اللفتة مبادرةً كريمةً من ذلك المحامي، لكنَّ سام تالكين رفضها. كنت أُدرك عجزه، حتى وإن لم أكن أفهم سبب سلبيته. ولكن، ما الذي يمكن فعله؟

هنا تدخل العم تيد بقوة [377] (انظر الشهادة في الملحق)؛ فقد بذل جهدًا خاصًّا للاتصال بالمحامي ماكيشني، واستطاع توثيق العناصر الرئيسة لروايتي، بما في ذلك علاقة الدكتور فيوز بوكالة الاستخبارات الأمريكية، وعملنا معًا في قضية لوكيربي، وبعد أن استطعنا إثبات ارتباطنا بوكالة الاستخبارات الأمريكية، وعملنا معًا في قضايا مكافحة الإرهاب، أصبح دفاعنا متماسكًا، وكان هذا مطلبًا أساسيًّا.

كان ماكيشني كنزًا لا يُقدّر بثمن بالنسبة إلى أي متهم؛ فهو الذي نجح في تبرئة الأمين خليفة فحيمة، أحد المواطنين الليبيين اللذين كانا متهمين في قضية لوكيربي.

كان هذا هو المحامي الرائع الذي رفض تالكين الرد على رسائله. كان العم تيد عظيمًا، فقد اتصل بي بعد مكالمته مع ماكيشني، وقال مبتهجًا: «أنت آمنة تمامًا، سوف تكسبين هذه القضية؛ إذ يمكنك إثبات كل ما قلتيه لي»، وأضاف بأنَّه يشعر بارتياح كبير لأنَّ ماكيشني ضمن قائمة شهودي [378].

تحدث العم تيد أيضًا إلى بارك غادفري الذي أكد صدق تحذيراتي بخصوص هجمات الحادي عشر من سبتمبر [379]، وإلى بول هوفين الذي أكد ارتباط الدكتور هوفين بوكالة الاستخبارات الأمريكية وعلاقة العمل الطويلة بيننا حتى هذه المرحلة.

لقد أكد هوفين حقيقة عملنا بالرغم من أنَّ الاستخبارات كانت تريد قتل قضيتي بأي ثمن [380] ،عندما التقيت الدكتور كلينمان أول مرَّة شعرت بهدوء وطمأنينة، وأكدت له أنَّني أستطيع مواجهة المحاكمة، وأنَّني لا أنوي الاعتراف بأنَّني مذنبة، كان العم تيد قد انتهى من إجراء المقابلات قبل أسبوع، وهذا ما جعلني أطمئن أنَّني أستطيع تقديم الدليل الذي يطلبه القاضي موكاسي، وهذا ما قلته للدكتور كلينمان.

ولسوء الطالع أنَّني لم أكن قد قرأت تقييم الدكتور دورب بعدُ، ولم أكن أعلم أنَّه قد طَعن في نزاهة شهودي؛ لذلك وبعد لقائي بالدكتور كلينمان، أخبرت الدكتور دروب بالجهود التي بذلها العم تيد نيابةً عني، وبمكانة الشهود السويديين الذين شاركوا في محاكمة لوكيربي، ثم سمع انتقادي الشديد لجلسات الطب النفسي التي عرقلت مهمة المحامي؛ ما دفع أفراد عائلتي إلى المسارعة لنجدتي، وقد ختمت حديثي بتذكيره أنَّ العم تيد مارس المحاماة مدَّة أربعين عامًا.

وللأسف، فإنَّ غلطةً واحدةً كلفتني الكثير؛ وهي أنَّني وثقت بنزاهة الطب النفسي؛ فقد اعتقدت أنَّ الطبيب النفساني عندما يستلم ما يُثبِت روايتي، فإنَّه سيُضمِّن تقريره هذه الحقيقة. وإذا كانت لدى الدكتور دروب أي أسئلة، فقد كان بإمكانه الاتصال بالعم تيد مباشرةً، كنت أعتقد أنَّ التقييم النفساني لحالتي لم ينتهِ بعدُ، وفي حال لو كان قد انتهى، ألم يكن دروب ملزمًا أخلاقيًّا بتصحيح الأخطاء الواردة في تقريره؟

هكذا كنت أعتقد؛ لأنَّني لم أفهم الأساليب الملتوية للأطباء النفسانيين في قاعات المحاكم.

مواجهة الطبيب النفساني في المحاكم

أدعوكم إلى الاستفادة من أخطائي، وعليكم أن تتذكَّروا بعض النصائح التي قد تصون حرياتكم وسمعتكم في يوم من الأيام، ولو أنَّ أحدًا نصحني، وأنا أمرُّ بهذه الأزمة، لاستطعت حماية نفسي:

القاعدة الأُولى: لا تذهب إلى جلسة تقييم نفساني، وأنت جائع، أو متعب. فيما يخصني فقد كنت ليلة اعتقالي مرهقةً وجائعةً، وأخذت أغفو من حين إلى آخر، وأنا في عيادة الطبيب النفساني، لكنَّ ذلك الأحمق ظل يدق على الطاولة ليوقظني، وقد كان المحامي حكيمًا عندما اقترح تأجيل الجلسة إلى الغد حتى أتمكن من النوم وتناول بعض الطعام، ومع ذلك فقد حاول الطبيب النفساني تلطيخ سمعتي، وهو ما كلفني الكثير.

القاعدة الثانية : سجل الجلسة، ولا تحضر أي جلسة تقييم لأي سبب من دون أن تسجلها بوساطة أي جهاز تسجيل؛ فقضيتي مليئة بأمثلة على الأطباء النفسانيين الذين حاولوا اختلاق أشياء لا وجود لها. سيقول لك أحدهم صراحةً: «إنَّها كلمتي مقابل كلمتك، فالدليل الوحيد هو ما أقوله وما تقوله أنت، فمَن منا سيُصدِّقون، في رأيك: أنا أم أنت؟ أنا طبيب وكلمتي مسموعة».

لا يمكن أن تُصدِّق هذا حتى تمر بهذه الخبرة بنفسك، وسيكون الوقت قد فات لحماية نفسك؛ لذلك سجل جلستك مع الطبيب النفساني؛ فقد دفعت ثمنًا باهظًا لأنَّني لم أُسجِّل أول جلستين مع الدكتور دروب والدكتور كلينمان. وعندما فقدت ثقتي بنزاهة الطب النفسي أخذ المحامي برايان شوغنيزي يضغط عليهم بشدة، فكانوا ينتقلون من كذبة إلى أخرى، وعندما كنا نكشف كذبة لهم كانوا ينتقلون إلى الكذبة التي تليها وهكذا.

لم تتوقف هذه الأكاذيب إلا عندما بدأت بتسجيلها، لا تتنازل عن هذا السلاح؛ لأنَّ أي طبيب نفساني يخاف تسجيل المقابلة، سيسعى إلى تحطيمك داخل المحكمة، فإذا رفضوا التسجيل فارفض المقابلة.

القاعدة الثالثة: اطلب رؤية الوثائق كلها المذكورة في التقييم، وحذر الطبيب من أنَّك ستطعن في هذه الوثائق إذا كانت مزورةً، وأنَّك ستطلب تعويضًا ماليًّا عن الضرر الذي سببه لك.

القاعدة الرابعة: لا تحضر جلسة الطبيب النفساني إلا بحضور محاميك؛ فمهمة الطبيب المعين من الادعاء العام هي إدانتك، وكل ما تقوله سيتناهى إلى مسامع الادعاء العام. إذا وجِدت أمور تريد أن تتجنبها فلك الحق في رفض مناقشتها، لا تكشف عن دفاعك حتى لا يستعدوا لمهاجمته في المحكمة، وإذا كان محاميك معك في الجلسة، فبإمكانه أن يطلب إلى ذلك الأحمق التوقف عن طرح السؤال الواحد عشرين مرَّةً، وهذا ما يفعلونه دائمًا. كن يقظًا دائمًا؛ فالجواب الأول هو الجواب الصحيح، وإذا أجبت عن السؤال نفسه مرَّتين يمكنك رفض الإجابة عنه مرَّةً ثالثةً، والطريقة الآمنة للتعامل مع هذا الوضع هي قول: «لقد ناقشنا هذا الموضوع، فهل لديك أي أسئلة أخرى؟ أو: هل سننهي المقابلة؟».

القاعدة الخامسة: لا تُناقِش أي شيء خارج الموضوع، والرد البسيط على ذلك هو أن تقول: «هذا الموضوع لا علاقة له بالوضع القانوني الحالي، ولن أناقشه، وإذا كنت تريد أن تستمر في طرح هذا النوع من الأسئلة، فسوف ننهي المقابلة، هل توجد موضوعات أخرى؟ هل انتهيت؟».

القاعدة السادسة: لا تفترض أبدًا أنَّ الطبيب النفساني، الذي يبدو لك عاقلًا ومحبًّا للخير وهو يناقش حياتك الخاصة، هو إنسان عاقل رزين. إنَّ علم النفس يمكن أن يجذب أفرادًا حياتهم الشخصية مضطربة، لذلك يكون أمر المحكمة بإجراء تقييم نفساني فرصةً لهم لكي يمارسوا سُلُطتهم عليك، فهم يعتقدون أنَّهم مُهِمون عندما يبتزون الآخرين.

لذا، عليك أن تسجِّل كل شيء، وإلا فإنَّك تقترف أكبر غلطة في حياتك، ويمكن أن تُدمِّرك.

هل تعتقدون أنَّني مصابة بجنون الشك؟

إنَّ ما حدث لي لاحقًا كان أفظع كابوس مررت به في حياتي، ومن المؤكد أنَّني لم أكن مُتشكِّكةً بدرجة كافية.